

القضاء العراقي مستقل ولا سلطة عليه

البيرقدار (العراقية): ضعف الثقافة القانونية للمواطن ابرز معوقات العمل القضائي

حوار / وليد خالد الزبيدي

إذا كان العدل أساس الحكم، فإن استقلال القضاء هو أساس العدل. ويقول أرسطو: بالعدل قوام العالم. وفي الشرائع القديمة نودي بالعدل بما يعود على خير البشر ويجعل الحق سائدا في كل البلدان وهو يقضي على الشرير والفساق ويمنع الظالم من الإضرار بالضعيف.

جميع الشرائع السماوية نادت بالعدل وقيل إن العدل أساس الملك. فإن الله (جل وعلا) متناهي العدالة فقد ورد في القرآن الكريم (إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وإبن الله يأمر بالعدل والإحسان) و(اقسطوا أن الله يحب المقسطين)، كما جاء في الحديث النبوي الشريف: (عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة)، كما قيل في العدل (إمام عادل خير من مطر وابل).



جميع مواده بشكل كامل وحر وما يخص جميع مواده في كافة التعاملات وبموجب الصلاحيات الممنوحة له استنادا على الدستور العراقي وفقراته القانونية المتعارف عليها .

يقال ان هل هناك ضغوط جانبية من اجل استحصال بعض القرارات؟

- اصبح العمل القضائي يسير من دون ضغوط جانبية فالقاضي اصبح هو الفصيل بين المتخاصمين لأنه يعمل وفق القانون ويجسد الحق بين الاطراف المتخاصمة في كل القضايا امامه ولذلك يخرج القرار مستوفي لكل الشروط ويحقق العدل بين الناس .

هناك من لا يبدي رضاه على بعض القرارات التي تخرج من القضاة ؟

- من الطبيعي ان القرارات التي تخرج من بعض القضاة او المحاكم لا ترضي جميع الناس، فمن حكم المؤكد ان من يخرج القرار لصالحه يبدي رضاه عن هذا القرار ومن يخرج القرار ليس لصالحه يبدي عدم رضاه عن هذا القرار ، ومع ذلك، توجد عدة سبل للطعن في أي قرار فهناك محاكم استئنفا ف وهناك محاكم التمييز يمكن ان تعيد النظر بقرار الحكم اذا ما كان في ذلك سند قانوني او اهمية لذلك .

بالرغم من العمل الكبير الذي يقوم به رجال القضاء من انجاز الملفات القانونية والقضايا والدعاوى المختلفة والسعي لإعطاء كل ذي حق حقه فإن القضاة يبقون جنودا مجهولين لا يشار لهم، كما يشار لغيرهم

الالكترونية)

يؤخر انجاز الطلب فنحن في السلطة القضائية نسعى الى تفعيل الدقة والموضوعية في مخاطباتنا مع بقية الجهات الاخرى ذات العلاقة بأية قضية.

كيف ترون القضاء العراقي اليوم عما كان عليه بالأمس؟

القضاء العراقي الان تنفس الصعداء بعد التغيير السياسي الكبير الذي حدث في العراق، فقد اصبح مستقلا غير مرتبط بجهة ما حكومية او حزبية او جهة اخرى انما اخذ طريقا قانونيا سليما تسير

تنفيذه وضرورة تجسيد مواده لكي يسير الناس وفق مضامين العدل والانصاف وبذلك يحيا افراد المجتمع بأمن وسلام . وتسود العادلة العلاقات العامة بين كافة مواطنيه سواء كانوا افراد عاديين او مسؤولين(على حد سواء).

لاتزال هناك الكثير من الاجراءات والروتين في القضاء، وسبق وان اعلنتم عن تسهيل سير الدعاوى في المحاكم والتقرب من المواطن؟

نسعى دائما الى تسهيل عمل القضاء وسرعة الانجاز لكل الملفات المطروحة امام المحاكم المختلفة، ولكن ما يحقق ذلك هي مسألة تفعيل الحكومة الالكترونية لكي نخفف من الاعباء والروتين على المواطن او صاحب الطلب حينما يقدم اية قضية امام القضاء العراقي، فالقاضي حينما يريد ان يتعامل مع قضية تتطلب او تفترض منه مخاطبة الجهات الحكومية او غير الحكومية الاخرى فانه ملزم بتلك المخاطبة الامر الذي يؤخر انجاز ذلك الطلب ولكن حينما تكون لديه الية الكترونية وربط مع كافة المؤسسات الاخرى فانه سوف يستغني عن تلك المخاطبة لأنه سوف يدخل على موقع هذه الجهة او تلك فيأخذ المعلومة او البيانات التي تخص القضية فينجز العمل بوقت قياسي ويحقق بذلك دقة المعلومة وسرعة الانجاز، ولكن عدم وجود (الحكومة

معين سبق وان حددناه، لكننا نتمسك ايضا بعدم امكانية تخفيض تلك الرواتب اكثر من السقف الذي جاء في المشروع ولكون العمل القضائي مهم جدا في المنظومة الحكومية والاجتماعية ولأنه يمس حياة جميع المواطنين بشكل مباشر، وانه من قدم تضحيات جسام وتصدى للفساد ولإلتهاب وقدمت السلطة القضائية تضحيات وقرابين كثيرة من القضاة ضحوا بأرواحهم وهناك قضاة ضحوا بأفراد عوائلهم والامثلة كثيرة وهي قرابين في سبيل سيادة القانون وبسبب تصديهم للفساد والارهاب (معا)

نرى حجم الجهود التي يقوم بها القضاة في المحاكم..كيف ترى نظرة المجتمع لتلك الجهود؟

- بالرغم من العمل الكبير الذي يقوم به رجال القضاء العراقي من انجاز الملفات القانونية والقضايا والدعاوى المختلفة والتي تسير بشكل قانوني وبموجب المواد القانونية والسعي لإعطاء الحقوق لاصحابها أن القضاة يبقون جنودا مجهولين لا يشار لهم بتلك الاعمال الكبيرة والمهام الجسام الموكلة لهم ونسبة الانجاز بشكل يتناسب وحجم الجهود الكبيرة التي يبذلها هؤلاء القضاة ، كما يشار الى جهات حكومية اخرى، على سبيل المثال ما يقال عن انجازات وزارات الصناعة او التجارة او الاعمار والاسكان والتربية من اعمال ومهام ، فان القائمين على وزارة الصناعة حينما يصنعون جهاز

او مادة ما يقال انهم انجزوا العمل او الانتاج (كذا) وكذلك او ما يقال عن وزارة الاعمار والاسكان حينما يتم الانتهاء من مشروع ما، يقال انهم انجزوا احد المشاريع الكبرى، وكذلك بقية قطاعات الحياة الاخرى كالنقل والتجارة والتربية والتعليم العالي والصحة ، أما القضاء فلن يكون هناك أي اهتمام من قبل بعض المؤسسات الاعلامية التي تسلط الاضواء على انجازات بقية قطاعات الحياة الاخرى، فمهما انجزنا في القضاء من مهام واعمال فلن تكون هناك اصداة ايجابية لها.

برغم ذلك نرى ان هناك عمل كبير يقوم به القضاة ؟

- من الطبيعي نقوم بواجبنا لأننا نعمل وفق نظرتنا لأهمية العمل الذي نضطلع به فهو كبير في تأثيراته الايجابية على كافة المستويات الامنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من ضروريات الحياة التي تمس المواطن مباشرة ، وحسب ما يفترض ان نعمل به في تنظيم امور حياة ابناء المجتمع من حقوق وواجبات فنحن نعمل وفق نظرة مهنية وما تمليه علينا ضمائرنا ومخافتنا من الله اساسا على القانون وحمية احترام سلطته واهمية

ومواد قانونية يجب ان يسير وفقها في التعامل مع الطلبات والشكاوى فهو يجب ان ينفذ بشكل تام وتنظيم كامل مع كل القضايا من كافة جوانبها وتؤخذ بعين الاعتبار حقوق جميع الافراد ذات العلاقة بأية قضية تمر عليه مثل القسام

اصبح العمل القضائي يسير من دون ضغوط جانبية والقاضي هو الفصيل بين المتخاصمين لانه يعمل وفق القانون ويجسد الحق بين الاطراف المتخاصمة في كل القضايا امامه

الشرعي والارث ورعاية حقوق الفاسرين، وغيرها من المتعلقة امام المحاكم والدوائر الاخرى ولكي تسير الأمور بنصابها الصحيح فالقانون ليس كما يراه المواطن لكونه يعمل وفق منظومة من التشريعات المنصوص عليها ومواد قانونية ثابته تأخذ بعين الاعتبار حقوق وواجبات جميع اطراف اية قضية مطروحة امامه.

ماذا عن رواتب القضاة واعضاء الادعاء العام الذي اعلنتم عنه في وقت سابق؟

- موضوع رواتب القضاء واعضاء الادعاء العام هو الان في اروقة مجلس الوزراء الذي بدوره سوف يحوله الى مجلس النواب بهدف تشريعه واعتباره قانونا ، ونحن متمسكون بالمشروع الخاص القاضي بتخفيض الرواتب تلك الى حد

نعمل على حتمية احترام سلطة القضاء وتنفيذ مواده لكي يسير الناس وفق مضامين العدل والانصاف ويحيا افراد المجتمع بأمن وسلام، وتسود العدالة العلاقات العامة بين مواطنيه كأفراد عاديين او مسؤولين (على حد سواء

من المبادئ العامة للقضاء وبديهيات العمل القضائي ان سلطة القاضي تسري على كافة الناس من دون استثناء، وهذا ما اشار اليه الناطق الرسمي باسم السلطة القضائية القاضي عبد الستار البيرقدار حينما قال :القضاء العراقي مستقل ولا سلطة فوقه ويعمل وفق القانون والدستور الذي اعطاه سلطات واسعة تطل جميع العراقيين من دون استثناء على اساس منصب حكومي او وظيفي او اية صفة اخرى فالكل يخضع للقانون بموجب اساس العدل وسيادة القضاء لكي يعطى لكل ذي حق حقه في المجتمع. وبهدف التعرف على بعض جوانب القضاء العراقي وتوضيح بعض الملامبات والتحدييات التي تواجهه في العراق التقت(العراقية) الناطق الرسمي باسم السلطة القضائية القاضي عبد الستار البيرقدار في الحوار التالي .

هل هناك تدخلات في عمل القضاء العراقي ؟

- سبل القضاء العراقي تأخذ طريقها من دون اية تدخلات جانبية ومن قبل اية جهة كانت حكومية او سياسية او برلمانية لان العمل القضائي يسير وفق حزمة من القوانين التي لا تقبل الشك ولا يمكن لها ان تتأثر بالتدخلات الجانبية او الاجتهادات الشخصية ومن أي طرف كان حتى وان كانت الحكومة نفسها ، ولأننا نقوم بعمل مهني يجب ان يكون متجردا من كل الرغبات وبعيدا عن الميول الذاتية ولكونه يتعلق بحقوق الافراد سواء كانوا من المسؤولين او عامة الناس لاسيما اصحاب الحقوق فنحن نريد ان نضع الحق وسيادة القانون في مقدمة اولويات عملنا.

ما هي ابرز معوقات عمل السلطة القضائية في العراق ؟

- الأوضاع العامة في البلاد وما نعانیه من ارباب ومشاكل اقتصادية وازمات اخرى من الطبيعي يتأثر القضاء العراقي بها لان القضاء جزء من منظومة اجتماعية عامة لكن في مسألة حيادية القانون واستقلاليتة لن يتأثر القضاء بأي مشكلة من تلك المشاكل فنحن نعمل وفق القانون الذي يعطينا حق سيادته والعمل بموجبه وسريانه على الجميع، كما ان هناك مشكلة اخرى نعانى منها في القضاء العراقي ومؤسساته وهي ضعف الثقافة القانونية لدى المواطن، فالمواطن يجهل الكثير من تفاصيل العمل القضائي وينوده وفقراته وهو يرى ما لا نراه من حيثيات العمل القانوني، فاحيانا يريد المواطن ان يسير القضاء وفق رغباته وهواه وهو ما يجعل صور القضاء في ضبابية وعدم وضوح بالنسبة للمواطن العراقي، حيث ان القضاء لديه اسس

